

السنة الأولى مقرر أساسيات قانون الأعمال

مفاهيم أساسية

تمهيد

- ماذا تعني كلمة القانون؟
- يدل لفظ القانون على أكثر من معنى:
- فهو يستخدم في العلوم المختلفة ليدل على كل علاقة مطردة بين ظاهرتين،
- أما في الاصطلاح القانوني فيستخدم في معنيين مختلفين:
- القانون بمعناه العام: ويعني مجموعة القواعد التي تحكم سلوك الأشخاص في مجتمع ما، وتلزمهم باتباعها،
- والقانون بمعناه الخاص: ويعني مجموعة القواعد التي تصدرها السلطة التشريعية المختصة لتنظيم أمر معين كالقانون المدني والقانون التجاري.

خصائص القاعدة القانونية

٣

□ إذا كان القانون بمعناه العام هو مجموعة القواعد التي تحكم سلوك الأفراد في المجتمع وتجبرهم على الخضوع لها. فما هي خصائص القاعدة القانونية انطلاقاً من هذا التعريف؟

- (١) القاعدة القانونية قاعدة سلوك اجتماعي
- (٢) القاعدة القانونية قاعدة عامة ومجردة
- (٣) القاعدة القانونية قاعدة ملزمة

١) القاعدة القانونية قاعدة سلوك اجتماعي

- هل يحتاج الإنسان الذي يعيش بمفرده إلى القانون؟
- لا يتصور وجود القاعدة القانونية إلا ضمن المجتمع الإنساني، وأحكام هذه القواعد تعد أوامر توجه سلوك الأشخاص وجهة معينة، ولذلك توصف بأنها قواعد سلوك للأفراد.
- ومعنى ذلك أنها توجه خطابها إلى أولئك الأشخاص من طبيعيين واعتباريين وعلى هؤلاء الأشخاص جميعاً أن ينصاعوا لحكم ذلك الخطاب.

أسلوب خطاب القاعدة القانونية

- ما هو أسلوب الخطاب في القاعدة القانونية؟
- يتنوع أسلوب الخطاب في القاعدة القانونية:
- فهناك أسلوب مباشر للخطاب عن طريق الأمر والنهي والإباحة،
- وهناك أسلوب غير مباشر له.

أسلوب خطاب القاعدة القانونية

□ تنص المادة ٣٩٩ من القانون المدني على أن: البائع يلتزم بتسليم المبيع للمشتري بالحالة التي كان عليها وقت البيع، ما هو أسلوب الخطاب في هذه القاعدة؟

□ نلاحظ أن نوع الخطاب في هذه القاعدة هو أمر للبائع بتسليم المبيع بالحالة التي كان عليها وقت البيع.

□ تنص المادة ٤٤٠ من القانون المدني: «لا يجوز للمحامين أن يتعاملوا مع موكليهم في الحقوق المتنازع فيها إذا كانوا هم الذين يتولون الدفاع عنها..». فما هو أسلوب الخطاب في هذه القاعدة القانونية؟

□ اتبعت هذه القاعدة أسلوب النهي، فحظرت على المحامين القيام بفعل معين.

أسلوب خطاب القاعدة القانونية

□ ما هو أسلوب الخطاب الذي اتبعته المادة ٦٨٢ بقولها:
«يجوز للوكيل أن يتنازل في أي وقت عن الوكالة
ولو وجد اتفاق يخالف ذلك»؟

□ أسلوب الإباحة أي التخيير بين الفعل والترك، فهي
قد أباحت أو تركت الخيار للوكيل بأن يتنازل عن
الوكالة أو لا يتنازل.

أسلوب خطاب القاعدة القانونية

□ ما هو أسلوب الخطاب في المادة ٥٣٣ من قانون العقوبات التي تنص على أنه «من قتل إنساناً قصداً عوقب بالأشغال الشاقة من خمسة عشرة سنة إلى عشرين سنة»؟

□ اتبعت هذه القاعدة القانونية أسلوب الخطاب غير المباشر،

□ وهو الأسلوب التهديدي الموجود في الكثير من قواعد القانون الجزائي.

□ فنلاحظ أنها قد صيغت بشكل إخطار أو تهديد للأشخاص بإنزال عقوبة الأشغال الشاقة بكل من يرتكب منهم جريمة القتل قصداً وبالتالي نهياً لهؤلاء الأفراد عن القيام بمثل هذا الفعل.

٢) القاعدة القانونية قاعدة عامة ومجردة

□ ما معنى العموم والتجريد التي تتصف بها القاعدة القانونية؟

□ العموم والتجريد صفتان تثبتان لكل قاعدة، وتقنية الصياغة القانونية للقاعدة تقتضي إضفاء صفة التجريد والعموم عليها بفرض أنها لا تتوجه إلى شخص معين أو أشخاص معينين بالذات، ولا إلى واقعة أو وقائع بعينها، ولكنها تنطبق على كل شخص ذي أوصاف معينة، وكل واقعة توافرت فيها شروط معينة.

٢) القاعدة القانونية قاعدة عامة ومجردة

□ إلى من تتوجه القاعدة التي تقرها المادة ١٦٤ من القانون المدني ومفادها أن كل خطأ سبب ضرراً للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض؟

□ لا تتوجه هذه القاعدة إلى شخص معين بالذات أو واقعة معينة، بل تسري على كل الأشخاص الذين يسببون ضرراً للغير سواء في الوقت الحاضر أم في المستقبل ما دامت هذه القاعدة معمول بها.

٢) القاعدة القانونية قاعدة عامة ومجردة

- وكذلك المادة ٦٥٢ من قانون العقوبات والتي تعاقب بالحبس كل من أقدم عن سوء نية على سحب شيك بدون مقابل سابق ومعد للدفع.
- فهي تخاطب كل الأشخاص بأنهم سيتعرضون لعقوبة الحبس فيما إذا ارتكبوا هذا الفعل، فهي بذلك لا تخاطب شخصاً معيناً بالذات أو تخص واقعة بعينها.

٢) القاعدة القانونية قاعدة عامة ومجردة

- هل يعتبر قاعدة قانونية الحكم الصادر من المحكمة بالزام طبيب ما على دفع تعويض لمريض تسبب له بأضرار نتيجة خطأ مهني جسيم ارتكبه هذا الطبيب؟
- لا يعتبر هذا الحكم قاعدة قانونية لأن هذا الحكم لا تتوفر فيه صفة التجريد والعموم، فهو يخص شخصاً معيناً بالذات وهو هذا الطبيب.

٢) القاعدة القانونية قاعدة عامة ومجردة

- هل تتصف القاعدة القانونية التي لا تقبل التطبيق إلا على فئة معينة من الأشخاص بصفة العموم والتجريد؟
- تبقى القاعدة القانونية لها صفة العموم حتى ولو كانت لا تقبل التطبيق إلا على فئة معينة من الأشخاص، أو حتى على شخص واحد، طالما أن هذا الشخص لم يحدد باسمه، وإنما حدد فقط بصفته.
- فالقواعد الخاصة بتنظيم مهنة معينة كالطب أو المحاماة أو قانون تنظيم الجامعات لا تطبق على جميع الناس بل على فئات معينة أو أصحاب مهنة معينة، غير أن ذلك لا يتنافى مع عنصر التجريد والعمومية.

٢) القاعدة القانونية قاعدة عامة ومجردة

□ هل تتصف بالعموم والتجريد القواعد القانونية التي تخص تعيين الموظفين دون غيرهم من الناس ونقلهم وتأديبهم وعزلهم؟

□ تعتبر قواعد قانونية عامة ومجردة لأنها تتوجه إلى صفة، وتتنطبق على كل شخص تتوفر فيه هذه الصفة.

□ هل يعتبر المرسوم أو القرار القاضي بنقل موظف معين أو عزله قاعدة قانونية؟

□ لا يعتبر قاعدة قانونية لأنه يتوجه إلى شخص معين بالذات.

٢) القاعدة القانونية قاعدة عامة ومجردة

□ هل تعتبر القاعدة التي تنظم سلطات ومركز رئيس الجمهورية أو رئيس مجلس الوزراء أو رئيس محكمة النقض قاعدة قانونية؟

□ تعتبر قاعدة قانونية وإن كانت لا تقبل التطبيق في الوقت نفسه إلا على شخص واحد فقط،

□ إلا أنها تعتبر قاعدة عامة لأنها لم تحدد هذا الشخص باسمه وإنما حددته بصفته،

□ لذلك فهي لا تتعامل مع رئيس دولة أو رئيس مجلس وزراء بذاته، وإنما مع كل شخص يتولى هذا المنصب.

٣) القاعدة القانونية قاعدة ملزمة

□ ما معنى كون القاعدة القانونية ملزمة؟

□ يعني أنها قاعدة مؤيدة من قبل الدولة، وأن الأفراد عند عدم خضوعهم للقاعدة القانونية بشكل طوعي فإنهم ملزمون باحترامها قسراً وبالقوة عند الاقتضاء بما لدى الدولة من سلطات وإمكانات لإيقاع الجزاء المناسب على من يخالف تلك القواعد.

□ لذلك فإن وجود مثل هذا الإلزام أو المؤيد أمر تفرضه وظيفة القاعدة القانونية ويعد عنصراً لازماً لقيامها. وهو الذي يميزها عن غيرها من القواعد الاجتماعية الأخرى.

٣) القاعدة القانونية قاعدة ملزمة

□ هل عنصر الجزاء هو فقط الذي يدفع الأفراد للخضوع للقانون؟

□ إن عنصر الجزاء ليس هو الذي يدفع الأفراد دائماً للخضوع للقاعدة القانونية، ففي غالب الأحوال يتبع معظم الناس القواعد القانونية من تلقاء أنفسهم، وانطلاقاً من الإحساس أن احترام القانون ضروري لبقاء المجتمع وتقدمه.

٣ القاعدة القانونية قاعدة ملزمة

أنواع المؤيدات

- ما هي أنواع مؤيدات القاعدة القانونية؟
- يتخذ عنصر الجراء صوراً متعددة، فهو يمكن أن يكون:
 - مؤيداً جزائياً يوقع على مخالف القاعدة القانونية. والغاية من هذا المؤيد ردع وزجر الأفراد عن ارتكاب الأفعال التي تشكل اعتداءً على نظام المجتمع وأمنه.
 - والمؤيد الجزائي قد يصيب الإنسان في ماله (كالغرامة)، أو في حرته (كالسجن)، أو في حياته (عقوبة الإعدام).
 - وتختلف شدة العقوبة وقسوتها حسب نوع الجريمة المرتكبة من جناية أو جنحة أو مخالفة.

القاعدة القانونية قاعدة ملزمة

أنواع المؤيدات

١٩

▶ أما النوع الثاني من المؤيدات فهو **المؤيد المدني** والهدف منه هو جبر الضرر الذي يسببه المخالف وإصلاحه، وإعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل حصول الضرر بقدر الإمكان.

□ قد يكون المؤيد المدني من خلال **التنفيذ العيني للالتزام**؛ ففي عقد البيع إذا امتنع البائع عن تسليم الشيء المبيع إلى المشتري جاز للمشتري أن يلجا إلى القضاء لاستصدار حكم يجبر هذا البائع على القيام بالتزامه تجاه المشتري وهو تسليم الشيء المبيع. فإذا ما تعذر التنفيذ العيني أو كان هناك ضرر، قام مقامه دفع الشخص المتسبب بالضرر مبلغاً من المال على سبيل **التعويض** عن الضرر الذي لحق بالمتضرر.

٣ القاعدة القانونية قاعدة ملزمة

أنواع المؤيدات

□ وقد يكون المؤيد المدني أحياناً هو إبطال التصرف القانوني، وذلك كالشخص الذي أبرم عقداً تحت غلط أو تدليس أو إكراه شاب إرادته، فيمكن لهذا الشخص أن يطلب إبطال هذا العقد لأنه لم يحقق الشروط القانونية المطلوبة.

٣ القاعدة القانونية قاعدة ملزمة

أنواع المؤيدات

□ هل يمكن فرض المؤيدين المدني والجزائي في الوقت نفسه؟

□ يمكن أن يفرض المؤيد المدني والمؤيد الجزائي في الوقت نفسه، كحالة شخص يقود سيارته بسرعة كبيرة فصدم أحد المارة مما أدى إلى وفاته فيمكن هنا أن يفرض مؤيد جزائي والذي تنص عليه المادة ٥٥٠ من قانون العقوبات والتي تقضي بالحبس لمن تسبب بموت أحد عن إهمال، أو قلة احتراز، أو عدم مراعاة القوانين والأنظمة.

□ وإلى جانب هذا المؤيد الجزائي يمكن أن يفرض مؤيد مدني يتمثل بمبلغ من المال كتعويض يدفعه المتسبب بالضرر إلى أولاد الشخص المتوفى جراء ما تسبب لهم من أضرار مادية ومعنوية نتيجة وفاة معيّلهم.

القواعد الأمرة والقواعد التكميلية

□ ما تعريف القاعدة الأمرة ؟

□ هي تلك القاعدة التي تتعلق بكيان المجتمع ومقوماته الأساسية، بحيث لا يجوز للأفراد الاتفاق على ما يخالفها من أحكام.

□ ما تعريف القاعدة التكميلية ؟

□ هي القاعدة التي يجوز للأفراد استبعاد تطبيق حكمها، والاتفاق على خلاف ما جاء فيها نظراً لعدم تعلقها بكيان المجتمع ومقوماته.

(١) القواعد الأمرة

- من المعلوم أن القانون ينظم المجتمع، وهو يراعي في هذا التنظيم مصالح الأفراد ومقتضيات الصالح العام للمجتمع.
- وفي نطاق معين من هذا التنظيم؛ وهو الذي يتعلق بمصالح المجتمع العليا، لا يترك القانون الحرية للأفراد بمخالفة الأحكام التي يقرها ضمن هذا النطاق.
- وهنا نكون بصدد الحديث عن القواعد الأمرة، أي تلك القواعد التي تفرض على الأفراد بحيث يحرم عليهم أي نشاط يتعارض مع تلك القواعد.

٢) القواعد التكميلية

- وبالمقابل فإن هناك نطاقاً واسعاً من العلاقات الاجتماعية لا تتعلق بمصالح المجتمع الحيوية وإنما تتعلق أكثر بمصالح الأفراد.
- لذلك يترك القانون في هذا النطاق مجالاً لحرية الأفراد في أن يوجهوا نشاطهم على النحو الذي يريدونه ووفقاً لإرادتهم ومصالحهم.
- على أن هؤلاء الأفراد قد لا يتفقوا على الأمور التفصيلية ولا يبينوا أحكامها في عقودهم.

٢) القواعد التكميلية

- لذلك يلجأ المشرع في كثير من الأحيان إلى افتراض أن إرادة المتعاقدين قد اتجهت في تنظيم علاقاتهما اتجاهاً معيناً وعلى الوجه الذي جرى التعامل فيه بين الناس،
- ومن ثم يعمد المشرع إلى إصدار قواعد مكملة أو مفسرة لتلك الإرادة،
- ولذلك سميت هذه القواعد بالقواعد التكميلية أو المفسرة، أي أنها مكملة أو مفسرة لإرادة الأفراد وتقوم مقامها،
- إلا أن هذه القواعد تبيح في الوقت نفسه لهؤلاء الأفراد استبعاد أحكامها إن شاؤوا.

القواعد الآمرة والقواعد التكميلية

- تنص المادة ١٥٠ من القانون المدني على أنه «إذا تم العقد بطريق الإذعان وكان قد تضمن شروطاً تعسفية، جاز للقاضي أن يعدل هذه الشروط أو أن يعفي الطرف المذعن منها، وذلك وفقاً لما تقضي به العدالة»، فهل هي قاعدة أمرة أم تكميلية؟
- نلاحظ من النص السابق، ومن الجملة الأخيرة منه بالأخص، أن كل اتفاق خلاف الحكم الذي قرره النص يقع باطلاً ومعنى ذلك بشكل جلي أنها قاعدة أمرة.

القواعد الآمرة والقواعد التكميلية

- تقرر المادة ١٣٢ من القانون المدني أن التعامل في تركة إنسان على قيد الحياة باطل ولو كان برضاه، فهل هي قاعدة أمرة أم تكميلية؟
- هي أيضاً قاعدة أمرة، لأنها قررت البطلان لأي تصرف يخالف الحكم الذي قررتة.

القواعد الآمرة والقواعد التكميلية

- حددت المادة ٤٦ من القانون المدني سن الرشد بثمانية عشرة سنة، فهل هي قاعدة آمرة أم تكميلية ؟
- تعتبر قاعدة آمرة، ولو أنها لم تتضمن نصاً صريحاً يبطلان كل اتفاق مخالف، ولكن الموضوع الذي تنظمه هذه المادة، وهو تحديد سن الرشد، يمس مصلحة عليا وحيوية في المجتمع ألا وهي حماية القاصر.

القواعد الآمرة والقواعد التكميلية

- تنص المادة ٤٣٠ من القانون المدني على أن نفقات عقد البيع والطابع ورسوم التسجيل وغير ذلك من مصروفات تكون على المشتري ما لم يوجد اتفاق أو عرف يقضي بغير ذلك، فهل هي قاعدة آمرة أم تكميلية؟
- نلاحظ من خلال هذا النص أن المشرع افترض أن إرادة المتعاقدين، أو أن التعامل بين الناس في عقد البيع يتجه في أغلب الأحوال إلى تحميل نفقات العقد ورسوم التسجيل على عاتق المشتري، على أنه في الوقت نفسه أباح للمتعاقدين مخالفة هذه القاعدة، فيجوز لهم الاتفاق على أن تكون نفقات العقد على عاتق البائع وليس على عاتق المشتري، وبالتالي فهي قاعدة تكميلية.

القواعد الأمرة والقواعد التكميلية

□ والكلام السابق نفسه ينطبق على المادة ٤٢٥ من القانون المدني التي تقول بأن الثمن يكون مستحق الوفاء في الوقت الذي يسلم فيه المبيع ما لم يوجد اتفاق أو عرف يقضي بغير ذلك.

القواعد الآمرة والقواعد التكميلية

□ هل القاعدة التكميلية ملزمة ؟

□ يجب التأكيد على عدم التعارض بين القوة الإلزامية للقاعدة التكميلية وبين صفة الإلزام التي يجب أن تتوفر في أي قاعدة قانونية.

□ فكون القاعدة التكميلية تبيح للأفراد مخالفة أحكامها لا يعني سلخ صفة الإلزام عنها، وإلا لما كانت قاعدة قانونية بالأصل.

□ وفي حال عدم اختيار الأفراد مخالفة أحكام القاعدة التكميلية فهم ملزمون بما ورد فيها من أحكام، وتفرض عليهم ولو بالقوة.

القواعد الأمرة والقواعد التكميلية

□ إذا عدنا إلى المادة ٤٣٠ من القانون المدني التي نصت على أن نفقات العقد تقع على عاتق المشتري ما لم يتفق المتعاقدان على خلاف ذلك، فلو فرضنا أن هذين المتعاقدين لم يتفقا على خلافها فهذا يعني أن حكم هذه المادة ملزم لهما، وبالتالي إذا امتنع المشتري عن تسديد نفقات البيع فإن البائع يستطيع إلزامه بدفع تلك النفقات.

□ وكذلك الأمر في المادة ٤٢٥ السالفة الذكر، فإذا لم يسدد المشتري الثمن في الوقت الذي تسلم فيه المبيع، ولم يكن هناك اتفاق مخالف بينه وبين البائع، فإنه ملزم بتسديد الثمن في وقت تسلمه للمبيع وفقاً لما قضت به المادة ٤٢٥.

القواعد الآمرة والقواعد التكميلية

- ما هو أسلوب الخطاب المستخدم في القاعدة الآمرة ؟
- يجب التفريق وعدم الخلط بين تسميتنا للقواعد القانونية بالآمرة وبين أنواع الخطاب في القاعدة القانونية من أمر ونهي وإباحة.
- فتسميتنا للقاعدة بالآمرة لا يعني أن نوع الخطاب فيها من نوع الأمر فقط. وإنما سميت كذلك لأنه لا يجوز للأفراد استبعاد أحكامها، لذلك يمكن أن يكون نوع الخطاب في القاعدة الآمرة من نوع الأمر أو النهي أو الإباحة.
- وكذلك الحال في القواعد التكميلية، فقولنا أن الأفراد يستطيعون مخالفة أحكام هذه القواعد لا يعني بالضرورة أن خطابها من نوع الإباحة فقط، وإنما قد يحوي الخطاب في القاعدة التكميلية ألفاظاً تفيد الأمر أو النهي.

تقسيم القانون وفروعه

- تختلف تقسيمات القانون باختلاف المعيار المتخذ أساساً للتقسيم، إلا أن أهم تقسيم للقانون هو تقسيمه حسب موضوع العلاقة التي ينظمها إلى:
 - قانون عام،
 - وقانون خاص.

(١) القانون العام

□ ما تعريف القانون العام ؟

□ يمكن تعريف القانون العام بأنه مجموعة القواعد القانونية التي تنظم العلاقات التي تكون الدولة، بصفتها صاحبة السيادة والسلطة، طرفاً فيها. فهي تنظم:

□ كيان الدولة وجهازها

□ أو علاقات هذه الدولة مع غيرها من الدول

□ أو علاقاتها مع الأفراد.

٢) القانون الخاص

□ ما تعريف القانون الخاص ؟

□ القانون الخاص يمكن تعريفه بأنه مجموعة القواعد القانونية التي لا تكون الدولة، بصفتها صاحبة السيادة والسلطان، طرفاً فيها. فهي تنظم:

□ علاقات الأفراد فيما بينهم،

□ أو تنظم أحياناً علاقات الأفراد مع الدولة حين تدخل الدولة في هذه العلاقات لا بصفتها صاحبة سيادة وسلطان تتمتع بامتيازات خاصة بل كأفراد عادي.

القانون العام والقانون الخاص

- ما هو معيار التفرقة بين القانون العام والقانون الخاص ؟
- معيار التفرقة بين قواعد القانون العام والخاص هو كون الدولة بوصفها صاحبة السيادة والسلطان طرفاً في العلاقة القانونية أم لا.
- وبناءً على ذلك، فإن الدولة بشكل عام تدخل في علاقات قانونية مع الأفراد بوصفها صاحبة السيادة، وهذه العلاقات تخضع للقانون العام:
 - كأن تقوم الدولة باستملاك عقار مملوك لأحد الأفراد،
 - أو حين تفرض الدولة ضريبة على الفرد،
 - فالعلاقة القانونية في المثالين السابقين يحكمها القانون العام لأن الدولة قد دخلت في تلك العلاقة بوصفها صاحبة السيادة والسلطان.

القانون العام والقانون الخاص

- وبالمقابل، فقد تتخلى الدولة عن امتيازاتها، وتدخل في علاقة قانونية مع الأفراد كأفراد آخرين:
- كأن تستأجر الدولة أحد الأبنية لتستخدمه في أحد أوجه نشاطها، فهذه العلاقة القانونية تدخل ضمن نطاق القانون الخاص حتى ولو كانت الدولة أحد أطرافه، والسبب في ذلك أن الدولة هنا قد دخلت علاقة الإيجار وتعاملت مع الأفراد كشخص عادي وليس كدولة صاحبة سيادة.
- والحكمة في تقسيم القانون إلى قانون عام وقانون خاص هو أن الدولة بمعرض ممارسة نشاطها لتحقيق المصلحة العامة، تحتاج إلى أن يكون لها امتيازات وقواعد تختلف عن القواعد التي تنظم علاقات الأفراد ومصالحهم الخاصة.

فروع القانون العام

□ ينقسم القانون العام إلى:

أ- قانون عام داخلي،

ب- قانون عام خارجي.

□ ويشمل القانون العام الداخلي عدة فروع وهي:

١. القانون الدستوري،

٢. القانون الإداري،

٣. القانون المالي،

٤. القانون الجزائي.

□ أما القانون العام الخارجي فيشمل القانون الدولي العام.

فروع القانون العام

١. **القانون الدستوري:** يبحث في نظام الحكم وشكله ويبين السلطات والعلاقة بينها، وتسمى قواعد القانون الدستوري بالقانون الأساسي أو الدستور.
٢. **القانون الإداري:** مجموعة القواعد التي تنظم نشاط السلطة التنفيذية وهو على صلة قوية بالقانون الدستوري، ويشمل أنواع الخدمات والمرافق العامة، ولا يوجد تشريع واحد يجمع القانون الإداري إنما هناك تشريعات عديدة.

فروع القانون العام

٣. **القانون المالي:** وهو شديد الصلة بالقانون الإداري، ويهتم بتنظيم مالية الدولة ومواردها المختلفة من رسوم وضرائب وقروض، وكذلك القواعد المتبعة في إعداد الميزانية وغيرها.
٤. **القانون الجزائي:** يمثل سلطة الدولة في إيقاع العقوبة على المجرمين، ويشمل قانون العقوبات وقانون أصول المحاكمات الجزائية.
٥. **القانون الدولي العام:** وهو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم علاقات الدول فيما بينها، وعلاقات الدول بالمنظمات الدولية.

فروع القانون الخاص

□ يعتبر القانون المدني أصل القانون الخاص كله، ثم استقلت عنه فروع كالقانون التجاري وقانون العمل، وأصول المحاكمات، والقانون الدولي الخاص:

١. **القانون المدني:** هو مجموعة القواعد التي تنظم علاقات الأفراد الأسرية والمالية، ويتضمن قانون الأحوال الشخصية وقانون ينظم العلاقات المالية بين الأفراد.

٢. **القانون التجاري:** مجموعة القواعد المطبقة على التجار وعلى الأعمال التجارية، وينقسم بدوره إلى تجاري بري وبحري وجوي.

فروع القانون الخاص

٣. **قانون العمل:** هو مجموعة القواعد التي تنظم العلاقة بين العمال وأرباب العمل.

٤. **قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية:** ويتضمن مجموعة القواعد القانونية التي تبين الإجراءات واجبة الإلتباع أمام المحاكم في المنازعات المدنية والتجارية وأصول تنفيذ الأحكام بعد صدورها.

٥. **القانون الدولي الخاص:** وهو مجموعة القواعد التي تبحث بشكل أساسي تحديد المحكمة المختصة والقانون الواجب التطبيق وذلك في العلاقات القانونية التي يكون فيها عنصر أجنبي.

مصادر القانون

١. التشريع
٢. الشريعة الإسلامية
٣. العرف
٤. مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة

١. التشريع

□ ما هو تعريف التشريع ؟

▶ هو القواعد القانونية المكتوبة والصادرة عن السلطة المختصة.

□ ما المقصود بالسلطة المختصة ؟

□ السلطة التشريعية

١. التشريع

□ من هي السلطة التشريعية في سورية ؟

□ يتولى التشريع في سورية مجلس الشعب بالأصالة،

□ ويتولى رئيس الجمهورية سلطة التشريع خارج دورات انعقاد مجلس الشعب، أو أثناء انعقادها إذا استدعت الضرورة القصوى ذلك، أو خلال الفترة التي يكون فيها المجلس منحلّاً. وتعرض هذه التشريعات على المجلس خلال خمسة عشر يوماً من انعقاد أول جلسة له. وللمجلس الحق في إلغاء هذه التشريعات أو تعديلها بقانون، دون أن يكون لهذا التعديل أو الإلغاء أثر رجعي، وإذا لم يُلغها المجلس أو يُعدلها عُدت مُقرّة حكماً.

١. التشريع

□ يسمى التشريع الصادر عن مجلس الشعب قانون، أما التشريع الصادر عن رئيس الجمهورية فيسمى مرسوم تشريعي.

سن التشريع

□ يمر التشريع بعدة مراحل قبل صدوره وهذه المراحل هي على التوالي:

- (١) الاقتراح.
- (٢) المناقشة والإقرار.
- (٣) الإصدار.
- (٤) النشر.

(١) الاقتراح

□ ما المقصود بالاقترح ؟

□ يتقدم عضو أو أكثر من مجلس الشعب باقتراح
ويسمى اقتراح بقانون، أو يقدم الاقتراح رئيس
الجمهورية ويسمى في هذه الحالة مشروع قانون؛
وبعد تقديم الاقتراح يحال إلى لجان مختصة
لدراسته وفحصه ليصار إلى تقديم تقرير عنه إلى
المجلس لتبدأ بعد ذلك المرحلة الثانية.

(٢) المناقشة والإقرار

- تتم مناقشة المقترح، ومن ثم يطرح للتصويت،
- ويتم الإقرار بالأغلبية المطلقة للحاضرين إلا في حالات يشترط فيها أغلبية خاصة.
- فإذا لم يحصل المقترح على الأغلبية المطلوبة رفض.
- وإذا تم إقراره فإن التشريع ينتقل للمرحلة الثالثة.

٣) الإصدار

- يتولى رئيس الجمهورية بصفته رئيس السلطة التنفيذية إصدار القوانين، حيث أن من سينفذ التشريع هي السلطة التنفيذية، ويعتبر الإصدار بمثابة شهادة ميلاد للتشريع.
- ويحق لرئيس الجمهورية الاعتراض على التشريع الوارد إلى رئاسة الجمهورية ويمكن له أن يعيده إلى المجلس لإعادة النظر فيه، فإذا أقره المجلس ثانيةً فيتوجب على رئيس الجمهورية إصدار التشريع.

(٤) النشر

□ يعتبر النشر في الجريدة الرسمية هو المرحلة الأخيرة من مراحل سن التشريع، والتي لا يصبح التشريع نافذاً إلا بعد أن تتم هذه العملية، وهذه العملية لازمة وواجبة بخصوص جميع التشريعات.

ملاحظات هامة

- إن القوة القانونية للقانون والمرسوم التشريعي واحدة، ويمكن لأحدهما أن يُعدل أو يُلغى الآخر.
- يتم إلغاء التشريع إما بشكل صريح أو بشكل ضمني، وفي كلتا الحالتين ليس هناك من أثر رجعي إلا في حال كان هناك مصلحة للمواطن.
- يختلف المرسوم التشريعي، عن التنظيمي أو القرار الإداري.
- يجب على القرارات والتعليمات أن تكون منسجمة مع التشريعات التي بدورها يجب أن تكون منسجمة مع الدستور الذي يعتبر أعلى مراتب التشريع.